تُحفَةُ المُتَّقِينَ فِي بَيَانِ أُصولِ الدِّينِ

تصنيف

نجم الدين خضر بن محمد الحبلروديّ

تحقيق

الشيخ مصطفى أحمدي

سجاد خشنودى

الملخص

(تحفة المتَّقين في بيان أُصُول الدين) رسالةٌ صنَّفها الفقيه نجم الدين خضر بن محمد الحبلرودي ، وقد فرغَ من كتابتها سنة ٨٣٨هـ ، وتناولَ فيها أصول الاعتقاد عند الإماميَّة ، وبحثَ فيها خمسةَ مقاصد ، هي : التوحيد والعدل والنبوَّة والإمامة والمعاد ، ورأى وجوب أنْ يعرفها كلّ بالغٍ عاقلٍ.

وقد اعتمد المحققُ في تحقيقها على مخطوطة فريدة تقبعُ في مكتبة مجلس الشورَى الإسلاميّ ، ضمن مجموعة رسائل ، منسوخة سنة ١١١٧هـ ، وصحَّحَ بَعضَ أخطاء النَّاسخ.

The Masterpiece of Righteous in the Statement of Originals of religion

By : Najm Al-Din khidr bim Muhammad Al-Hablrudi

Sheik Mustafa Ahmadi
Al-Allama Al-Hilli Center (Hallow His Secret)

Abstract

Aleher Compiled by the jurist Najim al. Din Khader ibn Muhammad al.Din Khader ibn Muhammad al. Habrudi that has AH. He dealt with the origins of belief at the ٨٨٨ finished writing in forefront and urges a set of purposes namely monotheism justice prophecy. The Imamate and hostile. That any adult person Should .Know them

The inuestiator relied on a unique manuseript ib the library of ١١١٧ Islamic Consultative Assembly in a group of leHers Copied ib .AH. and Corrected som of mistaKes of the transcriber

المقدمة

إنَّ علم الكلام عند الإمامية مرّ عبر العديد من المدارس الفكرية، كما هو شأن الكثير من الفرق الفكرية؛ مما يحتّم علينا قراءة تلك المدارس لمعرفة تاريخ الإمامية.

لقد بدأ الشيعة – في ضوء الحكمة وبالإفادة من معارف أهل البيت عليهم السلام – حركتهم الفكرية والكلامية من المدينة المنوّرة؛ إذ ركّزت على محوريّة أهل البيت عليهم السلام، وطرحت بذلك أسس عقائد الشيعة وتشكّلت المدرسة الكلامية لديهم[1].

وفي بداية القرن الثالث الهجري انتشرت المعارف الاعتقادية في الكوفة، إذ طرحت في إطار النظريات العلمية. وقد كانت لدى الأصحاب من الإمامية في الكوفة رؤيتان مختلفتان في طرحها للمعارف الاعتقادية، وظهر معها اتجاهان وتياران مهمّان في علم الكلام.

فالتيار الأوّل لديه رؤية كلامية يبيّن من خلالها وبشكل عقلاني معارفَ أهل البيت عليهم السلام ودافع عنها في مواجهة التيارات الفكرية المضادة لها؛ وأمّا التيار الآخر فسعى من خلال الأحاديث لبيان معارف أهل البيت عليهم السلام وفهمها بصورةٍ دقيقةٍ ونشرها بين المسلمين[2].

إنّ التيار الكلامي ذا الرؤية العقلانية والنظرية واجه أفولًا سريعًا، وفي الوقت نفسه اعتمد نصوصَ الحديث – بعد انتقاله الى مدينة قم– وقام بنقل امتداد الفكر الكلامي للإماميّة الى مدرسة أُخرى.

وبعد مدة وجيزة من تأسيس مدرسة قم التي تعتمد في نهجها الأَحاديث

(١) تطورات كلام امامیه در مدرسه بغداد (تطور كلام الامامية في مدرسة بغداد): ١٥ و ١٦.
(٢) المصدر نفسه: ١٦.

الشريفة، وبالتزامن مع عصر الغيبة الصغرى، ظهر عند الإمامية في بغداد – التي تعد المركز السياسي للعالم الاسلامي– تيارٌ عقليٌّ كلاميٌّ أخذ يتطور تدريجيًّا قياسًا إلى مدرسة الكوفة[1]. إذ كانت كلا المدرستين الكلاميتين في قم وبغداد مؤثّرتين في الأوساط الشيعية[2].

وبعد أفول المدرسة الشيعية في بغداد، وبعد هجوم طغرل بيك السلجوقي في سنة ٤٤٩هـ وتفرُّق العلماء إلى العديد من المدن في العراق والحجاز وإيران والشام، فإنّ المدرسة الكلامية الوحيدة التي بقيت تذكر في هذا المجال هي المدرسة الكلامية في هذه المدينة، ولكنّ الري وبقية المدن التي كان يسكنها العلماء لم تكن بمستوى المدارس الكلامية التي كانت في الكوفة وبغداد وقم، إذ كان لكلٍّ منها دورٌ مهمٌّ في تطور المدرسة الكلامية عند الإمامية، الى أن تمّ في أواخر القرن الخامس الهجري (٤٩٥ هـ) بناء مدينةٍ بين الكوفة وبغداد تدعى « الحلّة ».

ولم يمض زمنٌ طويلٌ حتى أصبحت الحلّة محلّ الاهتمام والعناية الخاصة بالعلماء والمفكّرين، إذ كانت حاضرةً ومركزًا علميًّا وفكريًّا للشيعة الإمامية.

ومن خصائص هذه المدرسة – التي قلّ نظيرها، بل ربما يقال ليس لها نظير في غيرها من المدارس والحوزات الدينية– ما يأتي:

أوّلا: تعدّ المدة الزمنية لعمر مدرسة الحلة أطول من غيرها من الحوزات العلمية الشيعية.

ثانيًا: التنوّع العلمي والإبداع الذي لا نجد بديلًا عنه قياسًا إلى غيرها

(١) المصدر نفسه.

(٢) مدرسه كلامى رى (المدرسة الكلامية في الري)، ٣٠.

مــن مدارس الإمامية؛ إذ إنّنا نجد في هذه المدرســة العلوم المختلفة مثل الفقه والأُصول والحديث والتاريخ والتفسير والحكمة والفلسفة والكلام والعرفان والأَخلاق والطب والآداب والمنطق وعلم الأنساب وعلم الكلام.

فكان لهذه المدرسة – فضلًا عمّا جاءت به من تطورات في سائر العلوم الإســلامية ودورها الملحوظ في ازدهار الشيعة – دور في تطور علم الكلام، وتعدّ تلك خصوصيةً بارزةً لهذه المدرسة.

وقــد ظهرت شــخصياتٌ كبيرةٌ وبارزةٌ في هذه المدرســة، إذ تعدّ من قامات العلم الشــامخة لهذه المدرســة. ويعدّ «نجم الدين الشــيخ خضر بن الشيخ شمس الدين محمّد بن عليّ الرازي الحبلرودي» من الشخصيات المهمة في هذه المدرسة فــي القرن التاســع الهجري والذي يعــدّ من المتكلمين البارزين فيها ، وســوف نتناول في الصفحات التالية حياته الشخصية وسيرته العلمية ومؤلفاته[1].

اسمه ونسبه

الحبلــرودي[2]، خضر بن محمد والملقب بـ(نجم الدين)، وهو من المتكلمين والمحققين الشــيعة في القرن التاســع الهجري. ولم يُعرف التاريخ الدقيق لميلاده. وأصلــه من حبلــرود، وهي قرية فــي مدينة فيروزكــوه، وكان يقطن النجف الأشرف[3].

وكان نجم الدين معاصرًا للعلامة الدواني[4]. وكما يبدو فإنّ والده شــمس

(١) رويكردهاى كلامىّ و تحول آفرينى آن در مدرسه حلّه (المناهج الكلامية وتحولاتها في مدرسة الحلة): ٥٤.

(٢) الحبلــروديّ: ينسب لحبلــرود (بفتح الحاء، وسكون الباء، وفتح اللام وضمّ الراء، وسكون الواو والدال)، وهي قرية ما بين الري و مازندران وهي تابعة الى الري (أعيان الشّيعة ٦: ٣٢٣؛ ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية أو اللّقب ٦: ١٣٨.

(٣) ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية أو اللّقب ٦: ١٣٧.

(٤) في هذا الباب هناك اختلافات حول ذلك في أي مرحلة كانت أو في عصر اي ملك كان، اذ يمكن

الدين محمّد من العلماء، وصَرَّحَ الآغا بزرك الطهراني نقلًا عن كتاب (المجالس) أنّه كان من الشيعة[١].

توفي نجم الدين الحبلرودي في النجف الأشرف ودُفن هناك، ويمكن معرفته تاريخ وفاته من خلال تاريخ بعض مؤلفاته التي أشير فيها الى أنّه توفّي نحو سنة ٨٥٠ للهجرة[٢].

آراء العلماء

يقول الشيخ الحرّ العاملي في إطار تعريفه بالحبلرودي إنّه: «كَانَ عَالِمًا فَاضِلًا مَاهِرًا مُحَقِّقًا مُدَقِّقًا إمَامِيًّا صَحِيحَ الاعتِقَادِ»[٣]. ويقول صاحب رياض العلماء إنّه: «فاضِلٌ عَالِمٌ مُتَكَلِّمٌ فَقِيهٌ جَلِيلٌ جَامِعٌ لِأكثَرِ العُلُوم»، وينقل كذلك من بعض الفضلاء في بيان منزلته قائلا: «الشَّيخُ الإمامُ العَالِمُ العَامِلُ العَلَّامُ خَاتَمُ المُجتَهِدِينَ لِسَانُ الحُكَمَاءِ وَالمُتَكَلِّمِينَ فَخرُ الفُقَهَاءِ المُتَدَيِّنِينَ نَجمُ المِلَّةِ وَالحَقِّ وَالدُّنيَا وَالدِّينِ»[٤].

أساتذته ومؤلفاته

درس الحبلرودي علوم المعقول في شيراز عند أُستاذه شمس الدين محمد بن مير سيد شريف الجرجاني حيث تتلمذ عنده في حدود سنة ٨٢٩هـ، وأصبح متخصصا في علم المنطق والكلام. ومن ثم سافر الى العراق في سنة ٨٢٨هـ،

الرجوع في ذلك إلى مقدمة (التّوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور)، ص ٤ و ٥.

(١). أعيان الشّيعة ٦/ ٣٢٣، الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة ١٦/ ٣٣.

(٢). ايضاح المكنون ١/ ٢٥٦، ريحانة الأدب ٦/ ١٣٨.

(٣). أمل الآمل ٢/ ١١٠.

(٤). رياض العلماء وحياض الفضلاء ٢/ ٢٣٦.

وتتلمذ لمدة من الزمن عند علماء الحلّة. وكانت له سفراتٌ عديدةٌ إلى كربلاء والحلة، حتى استقر في النجف وبقي هناك إلى حين وفاته، فقد كان مشغولاً بالتأليف والتدريس.

لقد بدأ بالتأليف والكتابة سنة ٨٢٣ هـ. ولم يذكر شيئًا عن طلّابه في كتب التراجم[١]. وقد كتب في علوم مختلفة (الفلسفة والكلام والمنطق و...) ويمكن الإشارة الى مجموعة من مصنفاته وكتبه وهي :

١- كاشف الحقائق في شرح درة المنطق: لشمس الدين محمّد الجرجاني وهو أُستاذ الحبلرودي، الكتاب من تأليف والده مير سيد شريف الجرجاني وقام بترجمته من الفارسية إلى العربية. وقد أطلق على هذا الكتاب «درة المنطق». وعَدَّ الحبلرودي كتابه هذا أول كتاب قام بشرحه. وقد صرّح المؤلّف نفسه في المقدمة أنّه كتبه تلبيةً لطلب الشيخ محمّد بن تاج الدّين حاج خليفة. وقد انتهى من كتابته في آخر شهر ذي الحجة من سنة ٨٢٣هـ[٢].

٢- التحقيق المبين في شرح نهج المسترشدين في أصول الدين: قام الحبلرودي في هذا الكتاب بشرحٍ مزجي لكتاب (نهج المسترشدين) للعلامة الحلي وهو نصٌّ مختصرٌ في علم الكلام[٣]. وقال صاحب الرياض إنّ تاريخ تأليفه كان في الحلة سنة ٨٢٨هـ ، بعد أنْ ودّع أستاذه وتشرّف بزيارة العتبات المقدسة[٤].

(١). التوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور: ٥
(٢). رياض العلماء وحياض الفضلاء ٢/ ٢٣٧.
(٣). ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية أو اللّقب ٦/ ١٣٧ و١٣٨.
(٤). رياض العلماء وحياض الفضلاء ٢/ ٢٣٧.

٣- جامع الأصول فى شرح رسالة الفصول: الفصول أو الفصول النصيرية، وهو كتابٌ في علم الكلام من تأليف المحقق الطوسي وقد قام بترجمته إلى العربية ركن الدين الجرجاني تلميذ العلامة الحلي، وقام العلماء من بعده بشرح هذا الكتاب. ومن هذه الشروح كتاب الحبلرودي هذا ، اذ بدأ بكتابته في كربلاء ، وانتهى منه في يوم الجمعة في العشرة الاولى من شهر محرم الحرام سنة ٨٣٦هـ في مدينة مشهد، بعد كتاب التحقيق المبين.

٤- جامع الدرر في شرح الباب الحادي عشر: كتابٌ في الكلام وشرحٌ موسّعٌ للباب الحادي عشر للعلامة الحلي، وقد لخّص الحبلرودي هذا الكتاب في سنة ٨٣٦ للهجرة وأطلق عليه مفتاح الغرر.

٥- مفتاح الغرر: وهو ملخصٌ لكتاب (جامع الدرر) السابق (لخصه سنة ٨٣٦هـ)[١].

٦- تحفة المتقين في أصول الدين: سوف نتناوله في المبحث القادم.

٧- التوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور: قام بتأليف هذا الكتاب في مدينة الحلة سنة ٨٣٩هـ ، وقد جاء ردًّا على كتاب الشيخ يوسف ابن مخزوم الأعور الواسطي الذي كتبه لإبطال مذهب الإمامية. وقد دقَّق هذا الكتاب وصححه السيد مهدي رجائي ونُشِرَ في مدينة قم المقدسة.

٨- جامع الدقائق: وهو كتاب في المنطق، ويعد شرحًا لكتاب غرّة المنطق. وهذا الكتاب كما هو كتاب كاشف الحقائق شرحٌ لتعريب كتاب صغرى

(١). رياض العلماء وحياض الفضلاء ٢: ٢٣٧.

في المنطق الذي كان قد ترجمه أستاذه من اللغة الفارسية الى العربية [١].

٩- حقائق العرفان في خلاصة الأُصول والميزان. هذا الكتاب - كما يبدو- من الكتب الكلامية للحبلرودي ، ولا توجد نسخةٌ منه. وقد ذكَر هذا الكتاب مرّتين في كتابه (التوضيح الأنور)[٢].

١٠- القوانين: هذا الكتاب على الظاهر موضوعه في علم المنطق ، ولم تصلنا نسخة منه[٣].

التعريف بالرسالة

تبحثُ هذه الرسالة في أصول الاعتقاد على مبنى الامامية ، و تتألّف من خمسة مقاصد: التوحيد والعدل و النبوّة و الإمامة والمعاد. وقد تكلم مُصَنّفها في البداية بشكل مختصر على هذه الأصول المهمة ، ومن ثَمَّ تناولها بالشرح والتوضيح. ورأى أنّ كلّ بالغٍ عاقلٍ يجب عليه أنْ يعرف هذه الأصول بأدلّتها ، ولا يجوز التقليد فيها.

المقصد الأَول: في التوحيد، وفيه مباحث ثلاثة:

المبحث الأَول في إِثبات وجود اللّه تعالى وما يستلزمه من الوجوب والوحدانية. ويذكر المؤلف ثلاثة أدلّةٍ من العقل لإثبات وحدانية اللّه تعالى ودليلًا من النقل.

(١). ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية أو اللّقب ٦/ ١٣٨

(٢). التوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور: ٧٥ و ٣٧٥.

(٣). رياض العلماء وحياض الفضلاء ٢/ ٢٣٧.

والمبحث الثاني تناول فيه صفات الله تعالى من القدرة والعلم والإرادة وصفة السميع والبصير والحيّ .

والمبحث الثالث تناول فيه بشكلٍ مستقلٍّ صفة الكلام والصدق.

المقصد الثاني: في العدل

المقصد الثالث: في النبوّة

سعى المصنّف عند طرحه للمسائل العقائدية بشكلٍ مختصرٍ أن يجيب في الوقت نفسه عن الشبهات كذلك.

المقصد الرابع: في الإمامة

هذا الفصل هو أكبر الفصول حجمًا في هذه الرسالة. والمصنف كان بصدد بيان إثبات إمامة امير المؤمنين عليٍّ عليه السلام من خلال العديد من الآيات القرآنية والروايات المتواترة. وهو قد أجاب كذلك عن الشبهات التي تتناول طول عمر الإمام صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف.

المقصد الخامس: في المعاد

يبدأ هذا المقصد ببحث المعاد الجسمانيّ، ويعدّ الاعتقاد به أمرًا واجبًا في الدين الإسلامي.

المخطوطة

فرغ الحبلروديُّ من كتابة هذه الرسالة سنة وفاة أستاذه (٨٣٨هـ)[١]. وقد رأى الأفنديُّ نسخةً منها في استراباد. وكان يرى لها فوائدَ حسنةً[٢]. والنسخة الوحيدة الموجودة لهذه الرسالة في مكتبة مجلس الشورى الإِسلامي في إِيران تحت الرقم ٨٩٠٨، ضمن مجموعة رسائل، أَولها رسالة "تحفة المتقين" وهذه الرسالة سقطت من بداياتها عدة سطور. وقد تم تحريرها بخط النسخ تعليق ولا يوجد لها تاريخ. ولكن الرسالة الأربعين التي تشتمل على أشعار لنور الدين بدر الدين جغتائي هلالي قد ذكر كاتبها تاريخ الفراغ من كتابتها في (جمادى الثاني سنة ١١١٧هـ)[٣].

والخَطُّ الذي كُتبت به الرسالة واحدٌ لجميع رسائل المجموعة مما يقرّب أنْ يكون تاريخ كتابة رسالة "تحفة المتقين" هو التاريخ نفسه المذكور آنفًا. ومن بين الرسائل المهمة في هذه المجموعة رسالة "واجب الاعتقاد على جميع العباد" للعلامة الحلي، وكذلك المقدمة في الكلام للشيخ الطوسي.

وقد قمنا بتحقيق هذه الرسالة تحقيقًا علميًا على هذه النسخة الفريدة.

(١). الذريعة إلى تصانيف الشّيعة ٣: ٤٦٥.

(٢). رياض العلماء وحياض الفضلاء: ٢/ ٢٣٧.

(٣). فهرست نسخه‌های خطی کتابخانه مجلس شورای اسلامی (فهرس النسخ المخطوطة في مكتبة مجلس الشورى الاسلامي) ٢٩/ ٣٠١.

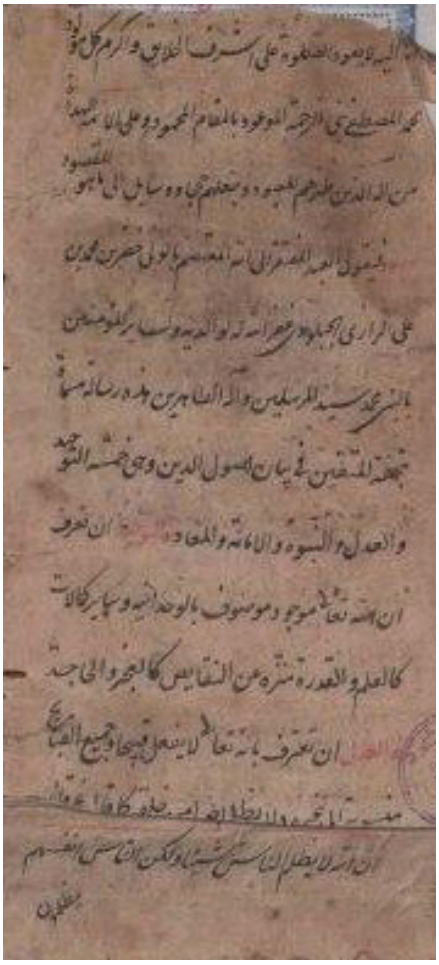

الصفحة الأولى من المخطوط

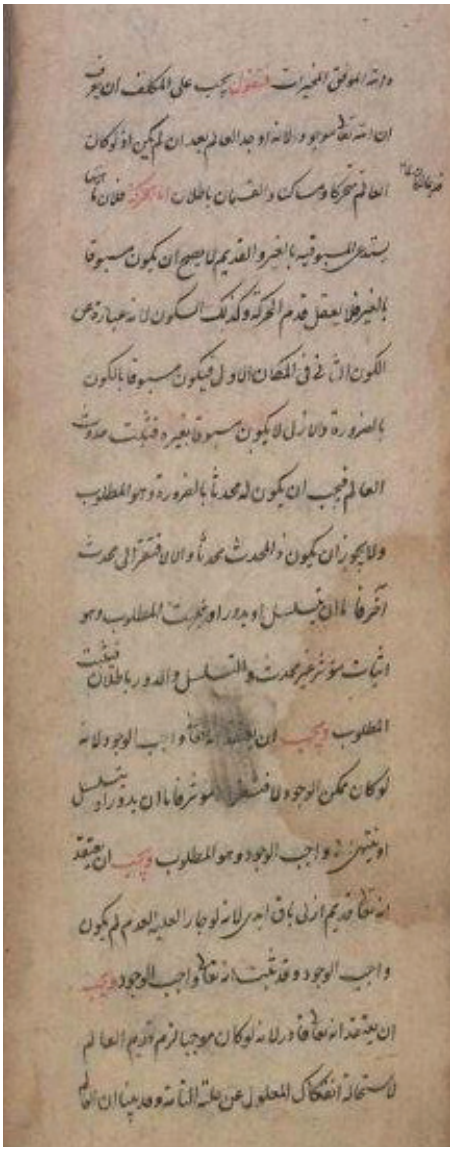

الصفحة الاخيرة من المخطوط

(رِسَالَةُ تُحفَةِ المُتَّقِينَ فِـى بَيَانِ أصُولِ الدِّينِ)

... أنَّــهُ إلَيهِ لا يعُودُ، [و]الصَّلَاةُ عَلَـى أشـرَفِ الخَلائِـقِ وَأكرَمِ كُلِّ مَولُودٍ مُحَمَّد المُصطَفَـى نبيّ الرَّحمَةِ المَوعُودِ بِالمَقَامِ المَحمُودِ، وَعَلَـى الأئِمَّةِ الهُدَاةِ مِن آلِهِ الذِينَ طَهَّرَهُم المَعبُودُ وَجَعَلَهُم حُجَجًا ووَسَائِلَ إلَـى مَا هُوَ المَقصُودُ.

وَبَعــدُ؛ فَيَقُولُ العَبدُ المُفتَقِرُ إلَـى اللّٰهِ المُعتَصِـمِ بِالوَلِيِّ «خِضرُ بنُ مُحَمَّد بن عَلِـيّ الرَّازِي الحَبلُرودِي[1]» غَفَـرَ اللّٰهُ لَهُ [وَ] لِوَالِدَيهِ وَلِسَـائِرِ المُؤمِنِينَ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ المُرسَلِينَ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

هَذِهِ رِسَالَةٌ مُسَمَّاة بِـ«تُحفَةُ المُتَّقِينَ فِـى بَيَانِ أصُولِ الدِّينِ» وَهِـىَ خَمسَةٌ: التَّوحِيدُ، وَالعَدلُ، وَالنُّبُوَّةُ، وَالإمَامَةُ، وَالمَعَادُ.

فَالتَّوحِيــدُ أن تَعــرِفَ أنَّ اللّٰهَ تَعَالَـى مَوجُـودٌ مَوصُوفٌ بِالوَحدَانِيَّةِ وَسَـائِرِ [الـ]ـكَمَالاتِ كَالعِلمِ وَالقُدرَةِ، مُنَزَّهٌ عَنِ النَّقَائِصِ كَالعَجزِ وَالحَاجَةِ.

وَالعَدلُ أن تَعتَرِفَ بِأنَّهُ تَعَالَـى لا يَفعَلُ قَبِيحًا، وَجَمِيعُ القَبَائِحِ مَنسَـوبَةٌ إلَـى غيــره، وَلَا يَظلِـمُ أحَدًا مِن خَلقِهِ كَمَا قال عــزّ قائل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾[2].

[و]النُّبُوَّةُ: أن تَعتَقِدَ أحقّيّة نَبِيِّنَا مُحَمَّد بن عَبدِ اللّٰهِ بن عَبدِ المطَّلِبِ «صَلَّـى اللّٰهُ عَلَيه وآلِهِ» وَهُوَ مُستَلزِمٌ لِتَصدِيقِ جَمِيعِ الأنبِيَاءِ عَلَيهِمُ السَّلامُ.

وَالإمَامَةُ: أن تَعتَرِفَ بِإمَامَةِ الأئِمَّةِ الاثنَي عَشَـر عَلَـى التَّرتِيبِ أعنِي يَجِبُ أن تَعتَقِـدَ[3] أنَّ الإمَامَ الحَقَّ بَعدَ رَسُـولِ اللّٰهِ صَلَّـى اللّٰهُ عَلَيه وآلِهِ بِلا فَصلٍ أمِيرُ المُؤمِنِينَ عَلِيُّ بنُ أبِي طَالِب بنِ عَبدِ المطَّلِبِ، ثُمَّ مِن بَعدِهِ الحَسَـن ثُمَّ الحُسَـينُ

(١). في المخطوط «الجلبودي» تصحيف.

(٢). يونس (١٠): ٤٤.

(٣). في المخطوط: «يعتقد».

سَـيِّدُ شَـبَابِ أهلِ الجَنَّةِ، ثُمَّ عَلِيُّ بنُ الحُسَـينِ زَينُ العَابِدِينَ، ثُـمَّ مُحَمَّدُ إبنُ عَلِيٍّ بَاقِـرُ عُلُومِ الدِّينِ، ثُمَّ جَعفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقُ، ثُمَّ مُوسَـى بنُ جَعفَرٍ[1] الكَاظِمُ، ثُمَّ عَلِيُّ بنُ مُوسَـى الرِّضَا، ثُمَّ مُحَمَّدُ بـن عَلِيٍّ الجَوَادُ، ثُمَّ عَلِيُّ بنُ مُحمَّدٍ الهَادِي، ثُمَّ حَسَـن بنُ عَلِيٍّ العَسـكَرِيّ، ثُمَّ ابنُهُ الخَلَفُ الصَّالِحُ القَائِمُ المُنتَظَرُ المَهدِيّ حُجَّةُ اللّهِ عَلَى عِبَادِهِ وَرَحمَتُهُ فِي بِلادِهِ، مَولانَا صَاحِبُ الزَّمَانِ عَلَيهِـم أفضَلُ الصَّلَـوَاتِ وَأكمَلُ التَحِيَّاتِ. وَمَن أنكَرَ وَاحِـدًا مِنهُم فَقَد أنْكَرَ رَسُـولَ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيه وآلِهِ؛ لِقَولِهِ عَلَيهِ السـلامُ: «مَن أنكَرَ وَاحِدًا مِنهُم فَقَد أنكَرَنِي»[2].

وَالمَعَـادُ: أن تَعتَقِدَ أنَّ النَّفسَ تَعُودُ إلَـى البَدَنِ بَعدَ المُفَارَقَةِ فِي الآخِرَةِ وتُحيَى الأجسَامُ الثَّالِثَةُ[؟].

وَيَجِبُ مَعرِفَةُ هَذِهِ الأصُولِ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ وَعَاقِلٍ بِالدَّلِيلِ، وَلا يَكفِي التَّقلِيدُ فَلْنُبَيِّنَهَا فِـي خَمسةِ مَقَاصِدَ.

المَقصَدُ الأوَّلُ فِـي التَّوحِيدِ

وَفِيهِ ثَلاثَةُ مَبَاحِثَ:

[المبحث] الأوَّلُ فِي إثبَاتِ وَاجِبِ[3] الوُجُودِ وَمَا يَستَلزِمُهُ الوُجُوبُ وَالوَحدَانِيَّةُ

فَنَقُولُ: لا شَكَّ فِي وُجُودِ مَوجُودٍ، فَإن كَانَ وَاجِبًا وَهُوَ المَطلُوبُ وَإلّا استَلزَمَهُ؛ لِأنَّ كُلَّ مَوجُودٍ سِـوَى الوَاجِبِ مُمكِنٌ، وَالمُمكِنُ لا بُدَّ لَهُ مِن مُؤَثِّرٍ تَامٍّ يُوجِدُهُ وَهُـوَ الوَاجِـبُ أوِ المُمكِنُ، لَمّـا كَانَ وُجُودُهُ مِن غَيرِهِ لا يكُـونُ تَامًّا فِي تَأثِيرِهِ المَوقُـوفِ عَلَى وُجُودِهِ، وَالوَاجِـبُ إذَا فَرَضَهُ العَقلُ مِن حَيثُ هُـوَ يَمتَنِعُ عَلَيهِ

(١). «جعفر»: زيادة «بن».

(٢). كمال الدّين و إتمام النّعمة ١: ٢٥٩.

(٣). في المخطوط: «الواجب».

العَدَمُ فَيَكُونُ قَدِيمًا أَزَلِيًّا لا يَسبِقُهُ العَدَمُ وَأَبَدِيًّا لا يَلحَقُهُ العَدَمُ؛ لأنَّ نَفي العَامِّ يَستَلزِمُ نَفيَ الخَاصِّ، فَيَكُونُ بَاقِيًا مُستَمِرَّ الوُجُودِ.

وَوُجُوبُ الوَاجِبِ وَغِنَاهُ المُطلَقُ يَقتَضِي أن لا يَكُونَ الوَاجِبُ -تَعَالَى- مُرَكَّبًا وَلا حَالًّا فِي مَحَلٍّ أَو جِهَةٍ؛ لاحتِيَاجِ المُرَكَّبِ إِلَى الأجزَاءِ وَالحَالُّ إِلَى مَا حَلَّ فِيهِ، وَمِن امتِنَاعِ حُلُولِهِ تَعَالَى فِي الجِهَةِ يَلزَمُ امتِنَاعُ رُؤيَتِهِ بِالبَصَرِ؛ لأنَّ كُلَّ مَرئِيٍّ بِهِ فِي جِهَةٍ مُقَابِلَةٍ لِلرَّائِي أو [في] حُكمِهَا بِالضَّرُورَةِ، وَقَالَ اللّٰهُ تَعَالَى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾[1]، ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾[2]، وَ«لَن» لِنَفي الأَبَدِ بِنَصِّ أهلِ اللُّغَةِ[3].

وَلا يَجُوزُ أن يَتَّحِدَ الوَاجِبُ بِغَيرِهِ؛ لاستِحَالَةِ الاتِّحَادِ الَّذِي هُوَ صَيرُورَةُ الشَّيئَينِ وَاحِدًا فِي نَفسِهِ. وَلا أن يَكُونَ مَحَلًّا لِلحَوَادِثِ؛ لاستِحَالَةِ انفِعَالِهِ عَن غَيرِهِ وَنَقصِهِ، فَلا يَتَّصِفُ بِالأَلَمِ وَاللَّذَّةِ المزاجِيَّةِ اللَّذَينِ هُمَا مِنَ الأعرَاضِ؛ إذ العَرَضُ مُمكِنٌ، وَكُلُّ مُمكِنٍ حَادِثٌ؛ لأنَّ المُمكِنَ حَالُ إِيجَادِ فَاعِلٍ إِيَّاهُ لا يَكُونُ مَوجُودًا وَإِلّا لَزِمَ تَحصِيلُ الحَاصِلِ وَهُوَ مُحَالٌ، فَيَكُونُ مَسبُوقًا بِالعَدَمِ وَهُوَ المَعنَى بِالحَادِثِ، وَهَذَا الدَّلِيلُ دَالٌّ عَلَى حُدُوثِ العَالَمِ الَّذِي هُوَ مَا سِوَى اللّٰهِ -تَعَالَى- مِنَ المَوجُودَاتِ جَوهَرًا كَانَ أَو عَرَضًا.

وَالوَاجِبُ وَاحِدٌ لِوُجُوهٍ:

[الوجه] الأوَّل: أنَّهُ لَو كَانَ فِي الوُجُودِ وَاجِبَانِ لَاشتَرَاكَا فِي مَفهُومِ وَاجِبِ الوُجُودِ فَإِمَّا أن يَكُونَ عَينَهُمَا أَو جزأَهُمَا أو خَارِجًا عَنهُمَا. لا سَبِيلَ إِلَى الأوَّلِ؛ لأنَّهُ يَستَلزِمُ احتِيَاجَ كُلٍّ مِنهُمَا فِي الوُجُودِ إِلَى المُشَخِّصِ الَّذِي هُوَ غَيرُ الوُجُوبِ

(١). الأنعام (٦): ١٠٣.

(٢). الأعراف (٧): ١٤٣.

(٣). لسان العرب: ١٣/ ٣٩٢؛ تاج العروس من جواهر القاموس: ١٨/ ٥١٥.

المُشتَرَك وَإلّا لَم يَكُن تَعَدُّدًا[1]، وَالاحتِيَاجُ عَلَى الوَاجِبِ مُحَالٌ. وَلا إلَى الثَّانِي؛ لأنَّهُ يَسْتلزِمُ تَركِيبَهمَا؛ لأنَّ كُلَّ مشتركَينِ فِي ذَاتِيّ لا بُدَّ وَأن يَتَمَايَزَا بِذَاتِيٍّ آخَرَ، وَلا يجُوزُ أن يَكُونَ الوَاجِبُ مُرَكَّبًا. وَلا إلَى الثَّالِثِ؛ لأنَّ الوُجُوبَ حِينَئِذٍ يَكُونُ صِفَةً زَائِدَةً مُحتَاجَةً إلَى المَوصُوفِ وَهُوَ غَيرُهَا، وَكُلُّ مُحتَاجٍ إلَى الغَيرِ مُمكِنٌ، فَيَكُونُ الوُجُوبُ مُمكِنًا، وَإذَا كَانَ الوُجُوبُ مُمكِنًا فَمَا وَجَبَ بِهِ أولَى بالإمكَانِ، وَانقِلابُ الوَاجِبِ مُمكِنًا مُحَالٌ، فَلا سَبِيلَ إلَى التَّعَدُّدِ المُستَلزِمِ لأَحَدِ هَذِهِ المُحَالاتِ.

الوَجهُ الثَّانِي: أنَّهُ لَو كَانَ فِي الوُجُودِ وَاجِبَانِ قَادِرَانِ لَزِمَ أن لا يُوجَدَ مُمكِنٌ مِنَ المُمكِنَاتِ؛ لأنَّهُ لَو وُجِدَ مُمكِنٌ عَلَى هَذا[2] التَّقدِيرِ فَإمَّا أن يَكُونَ وُجُودُهُ مِنهُمَا أَو مِن أَحَدِهِمَا، وَالقِسمَانِ بَاطِلانِ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُستَلزِمٌ لِاجتِمَاعِ العِلَّتَينِ التَّامَّتَينِ عَلَى مَعلُولٍ وَاحِدٍ شَخصِيٍّ، وَالثَّانِي لِلتَّرجِيحِ من غَيرِ مُرَجِّحٍ، وَهُمَا مُحَالانِ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ بِالضَّرُورَةِ، فَكَذَا المَلزُومُ وَيُمكِنُ أن يُجعَلَ هَذَا الوَجهُ بَيَانًا لِقَولِهِ تَعَالَى ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[3].

الوَجهُ الثَّالِثُ: أنَّهُ لَو[4] كَانَ فِي الوُجُودِ إلَهَانِ وَاجِبَانِ لَجَازَ أن يُرِيدَ أَحَدُهُمَا حَرَكَةَ جِسمٍ فِي وَقتٍ وَيُرِيدَ الآخَرُ تَسكِينَهُ فِي ذَلِكَ الوَقتِ، فَإمَّا أن يَقَعَ مُرَادُ وَاحِدٍ مِنهُمَا أو يَقَعَ مُرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ، والكُلُّ بَاطِلٌ؛ إذ الأوَّلُ مُستَلزِمٌ لِاجتِمَاعِ النَّقِيضَينِ، وَالثَّانِي لِارتِفَاعِهِمَا وَعَجزِ الوَاجِبَينِ، وَالثَّالِثُ لِلتَّرجِيحِ مِن غَيرِ مُرَجِّحٍ وَعَجزِ أَحَدِهِمَا.

(١). في المخطوط: «تعدّد» في المتن.
(٢). في المخطوط: «هذه» في المتن.
(٣). الأنبياء (٢١): ٢٢.
(٤). في المخطوط: «لون» في المتن.

قِيلَ عَليهِ: الوَاجِبُ حَكِيمٌ فَلا يُمكِنُ التَّخَالُفُ.

قُلنَــا: الحِكمَةُ تقتضي أَن يَكُونَ فِعــلُ الحَكِيمِ لِمَصلَحَةٍ، وَيُمكِن أن يَكُونَ فِي حَرَكَةِ الجِسمِ[٥] مَصلَحَةٌ وَفِي تَسكِينِهِ مَصلَحَةٌ أُخرَى، فَالمُخَالَفَةُ لا تنَافِي الحِكمَةَ.

نعــم، لا يتمّ هَذَا الوَجــهُ عَلَى مَذهَبِ مَــن يُوجِبُ رِعَايَةَ الأصلَــحِ فِي غَيرِ المُتَسَاوِيَين، فَيُفرَضُ فِيهِمَا كَالخُرُوجِ مِن أَحَدِ البَابَينِ إذَا تَسَاوَيَا، فَتَأَمَّلْ.

الوَجهُ الرَّابِعُ: قَولُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[٦]، ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٧] وَغَيرُ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ.

المَبحَث الثَّانِي فِي إثبَاتِ وَاجِبِ الوُجُودِ تَعَالَى قَادِرٌ وَعَالِمٌ وَمَا يَستَلزِمَانِهِ

فَاعلَم: أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ مُختَارٌ إن شَــاءَ فَعَلَ وَإن شَــاءَ تَرَكَ؛ لأَنَّهُ لَو لَم يَكُن قَــادِرًا لَكَانَ مُوجِبًا؛ لانحِصَارِ الفَاعِلِ فِيهِمَا، لَكِنَّ كَونَهُ تَعَالَى مُوجِبًا مُحَالٌ؛ لِاســتِلزَامِ قِدَمِ العَالَمِ؛ إذ هُوَ أَثَرُهُ تَعَالَى، وَيَمتَنِعُ تَخَلُّفُ أَثَرِ المُوجِبِ عَنهُ، وَقَد ثَبَتَ حُدُوثُهُ.

وَيُعلَمُ مِن كَونِ الوَاجِبِ قَادِرًا كَونُهُ عَالِمًا؛ لأَنَّ فِعلَ القَادِرِ مَسبُوقٌ بِالقَصدِ، وَالدَّاعِــي هُوَ العِلمُ بِمَصلَحَةِ الايجَادِ، وَالقَصدُ إِلَى الشَّــيءِ مَســبُوقٌ بِالعِلمِ، وَأيضًــا قَد صَدَرَ عَنِ الوَاجِبِ تَعَالَى أَفعَالٌ مُســتَتبِعَةٌ لِخَوَاصَّ كَثِيرَةٍ مُشــتَمِلَةٍ عَلَى أَشيَاءَ غَرِيبَةٍ كَمَا لا يَخفَى عَلَى المُتَأَمِّلِ فِي مَصنُوعَاتِهِ تَعَالَى، وَكُلُّ مَن صَدَرَ عَنهُ أَفعَالٌ كَذَلِكَ فَهُوَ عَالِمٌ بِالضَّرُورَةِ، فَالوَاجِبُ عَالِمٌ.

وَقُدرَتُهُ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ المَقدُورَاتِ؛ لأَنَّ المُقتَضِي لِتَعَلُّقِ القُدرَةِ بِالمَقدُورِ إنَّمَا هُوَ

(٥). في المخطوط: «الجسيم» في المتن.

(٦). الإخلاص (١١٢): ١ و٢.

(٧). النساء (٤): ١٧١.

الإمكَانُ الَّذي هُوَ تسَــاوي طَرَفَي الوُجُودِ وَالعَدَمِ بالنِّســبَةِ إلَى ذَاتِ التَّمَكُّنِ، وَهَذَا المَفهُومُ مُشتَرَك بَينَ جَمِيعِ المُمكِنَاتِ، فَيَصِحُّ تَعَلُّقُهَا بالجَمِيعِ.

وَكَذَا عِلمُها يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ مَعلُومٍ؛ لِتَسَــاوِي نِســبَةِ جَمِيعِ المَعلُومَاتِ إلَيهِ، فَيَلــزَمُ أَن يَكُونَ سَــمِيعًا وَبَصِيرًا وَمُرِيــدًا وَكَارِهًا؛ لأنَّ الســمعَ هُنَا هُوَ العِلمُ بالمَســمُوعَاتِ، وَالبَصَرُ العِلمُ بالمُبصَرَاتِ؛ لِاســتِحَالَةِ الآلاتِ، وَالإرَادَاتُ العِلمُ بمَصلَحَةِ الإيجَادِ، وَالكَرَاهَةُ العِلمُ بمَصلَحَةِ التَّركِ.

وَمِن كَونِــهُ -تَعَالَى- قَادِرًا وَعَالِمًا يَلزَمُ أن يَكُــونَ حَيًّا؛ إذ مَعنَى الحَيِّ هُوَ الَّذِي يَصِحُّ أن يَعلَمَ وَيَقدِرَ.

المَبحَثُ الثَّالِثُ فِي أنَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ صَادِقٌ

أمَّا كَونُهُ مُتَكَلِّمًا بمَعنَى مُوجِدِ الكَلَامِ الذِي [هو] الحُرُوف المَسمُوعَةُ المُنتَظَمَةُ فِي جِسمٍ مِن الأَجسَامِ، فَلِأنَّ هَذَا الإيجَادَ مُمكِنٌ، وَالبَارِئ -تَعَالَى- قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ المُمكِنَاتِ، وَقَد تَوَاترَ إجمَــاعُ الأنبِيَاءِ عَلَى الوُقُوعِ، وَتَركِيبُ الكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهِ.

وَأمَّا صِدقُهُ فَيُعلَمُ مِن عَدلِهِ.

المَقصَدُ الثَّانِي فِي العَدلِ

اللّهُ تَعَالَــى عَــادِلٌ لا يَفعَلُ قَبِيحًا وَلا يخلُّ بِوَاجِــبٍ؛ لأنَّ القَبِيحَ لا يَصدُرُ إلّا عَــنِ الجَاهِلِ بِقُبحِ القَبِيــحِ أَو المُحتَاجِ إلَى فِعلٍ عَلَى سَــبِيلِ مَنعِ الخَلقِ، وَ قَد ثَبــتَ أنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِجَمِيعِ المَعلُومَاتِ وَغَنِيٌّ مُطلَقٌ. وَنَقُولُ أَيضًا البَارِئ تَعَالَى صَارف عَن فِعلِ القَبِيحِ وَهُوَ عِلمُهُ بِقُبحِهِ[1] وَلا دَاعِيَ إلَيهِ؛ لأنَّ الدَّاعِيَ إمَّا دَاعِي الحَاجَةِ أَو دَاعِي الحِكمَةِ، وَهُوَ -تَعَالَى- غَنِيٌّ وَلا حِكمَةَ فِي القَبِيحِ، وَصُدورُ

(١). في المخطوط : «بقبحيه» .

الشَّيءِ مَشرُوطٌ بِعَكسِ هَذَا أي بِوُجُودِ دَاعٍ وَانتِفَاءِ المَوَانِعِ.

وَالإخلالُ بِالوَاجِبِ قَبِيحٌ أَيضًا ، وَمِن هَذَا يَلزَمُ أَن تَكُونَ أَفعَالُهُ تَعَالَى لِغَرَضٍ وَحِكمَةٍ وَإلّا يَلزمْ أن يَكُونَ عَابِثًا ، وَالعَبَثُ قَبِيحٌ عَقلاً ، وَلَمَا كَانَ الغَرَضُ غَيرَ رَاجِعٍ إلَيهِ -تَعَالَى- لِاستِغنَائِهِ عَمَّن سِوَاهُ وَكَمَالِه بَل إلَى غَيرٍ وَلَم يَهتَدِ الغَيرُ إلَيهِ بِدُونِ الإرشَادِ وَجَبَ فِي الحِكمَةِ إرشَادُهُ إلَيهِ بِإرسَالِ الأَنبِيَاءِ وَنَصبِ الأَوصِيَاءِ وَإلّا يَلزمْ نَقضُ الغَرَضِ وَهُوَ نَقصٌ غَيرُ مُنَاسِبِ الجَلَالَةِ.

المَقصَدُ الثَّالِثُ فِي النُّبُوَّة

اعلَم: أنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدَ بنَ عَبدِ اللّهِ بنِ عَبدِ المُطَّلِبِ صَلَّى اللّهُ عَلَيه وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَبِيٌّ حَقٌّ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى النُّبُوةَ، وَظَهَرَ المُعجِزُ عَلَى يَدِهِ، وَكُلُّ مَن كَذَلِكَ هُوَ نَبِيٌّ حَقٌّ، فَنَبِيُّنَا نَبِيٌّ حَقٌّ.

أَمَّا المُقَدِّمَةُ الأولَى الَّتِي[هي] ادِّعَاءُ النُّبُوَّةِ وَظُهُورُ المُعجِزِ عَلَى يَدِهِ فَمَعلُومَةٌ بِالتَّوَاتُرِ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِأَنَّ المُعجِزَ مِن خَارِقِ العَادةِ مُطَابِقٌ لِلدَّعوَى يُعطِيهِ اللّه -تَعَالَى- النَبِيَّ تَصدِيقًا لَهُ، وَكُلُّ مَن صَدَّقَهُ اللّهُ فَهُوَ صَادِقٌ؛ لِأَنَّ تَصدِيقَ الكَاذِبِ إغوَاءٌ لِلخَلقِ وَقَبِيحٌ عَقلًا ، وَلا يَخفَى عَلَيكَ أَنَّ كُلَّ مَن يَقُولُ بنفي الغَرَض عَن فِعلِهِ تَعَالَى وَبعدم الحسنِ وَالقُبحِ عَقلًا كَالأشعَرِيَّةِ[1] يَلزَمُهُ العَجزُ عَن إثبَاتِ النُّبُوَّةِ.

وَيَجِبُ أَن يَكُونَ النَبِيُّ مَعصُومًا عَنِ المَعَاصِي مِن أَوَّلِ عُمرِهِ إلَى آخِرِهِ مُنَزَّهًا عَن دَنَاءةِ الآبَاءِ وَعهرِ الأُمَّهَاتِ، وكل ما يَنفرُ عَنهُ العَقلُ، وَإلّا لَم تَنقد[2]

(١). وهو قول الأشاعرة؛ أُنظر: الأربعين في أصول الدين للرازي: ١/ ٣٥٠؛ المحصّل: ٤٨٣.

(٢). في المخطوط: «ينقد».

القُلُوبُ إلَى طَاعَتِهِ وَيَنتَفِي الفَائِدَةُ مِن بِعثَتِهِ، فلَا يَكُونُ آبَاءُ[1] الأَنبِيَاءِ كُفَّارًا.

وَأمَّا (آزَرَ) فَعَمُّ ابرَاهِيمَ عليه السلام أوخَالٌ، وَتَسمِيتُهُ بِالأَبِ مَجَازٌ وَهُوَ فِي الكَلَامِ مَجَازٌ، وَإنَّمَا أَبُوهُ تَارخُ.

وَأيضًا لو لَم يَكُنِ النَبِيُّ مَعصُومًا لَجَازَ أن يَكذِبَ، فَلم يَبق الوُثُوقُ عَلَى إخبَارَاتِهِ.

المَقصَدُ الرَّابِعُ فِي الإِمَامَةِ[2]

الإمَامُ بَعدَ رَسُولِ[3] اللّٰهِ صَلَّى اللّٰه عَلَيه وآلِهِ أميرُ المؤمِنِينَ عَلِيُّ بنُ أبِي طَالِبٍ عَلَيهِ السَّلامُ؛ لأنَّ الإمَامَ حَافِظٌ للشَّرِيعَةِ، فَيَجِبُ أن يَكُونَ مَعصُومًا؛ لِيَحصلَ الأمنُ عَن تَغَيُّرِهَا.

وَغَيرُهُ فَمَنِ ادَّعَى لَهُ الإمَامَةُ بَعدَ النَبِيِّ لَيسَ إجمَاعًا فَتَعَيَّنَ أن يَكُونَ هُو الإمَامُ، وَلِلنَّصِّ المُتَوَاتِرِ[4] عَن رَسُولِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيه وآلِه عَلَى أنَّهُ الخَلِيفَةُ بَعْدَهُ، وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ:

مِنهَا: الخَبَرُ المُتَوَاتِرُ الذي نَقَلَهُ المُؤَالِفُ وَالمُخَالِفُ وَهُوَ أنَّهُ لَما نزل قَولُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[5].

وَقَد نزل فِي أمِيرِ المُؤمِنِينَ عَلَيهِ السَّلامُ بِالاتِّفَاقِ فِي غَدِيرِ خُمٍّ بَعدَ الرجُوعِ عَن حَجَّةِ الوِدَاعِ، وَكَانَ يَومًا صَائِفًا حَتَّى إنَّ الرَّجُلَ يَضَعُ رِدَاءهُ تَحتَ قَدَمَيهِ مِن

(١). في المخطوط : «الآباء».
(٢). في المخطوط: «إمامة».
(٣). في المخطوط: «الرسول».
(٤). في المخطوط: «المتواترا».
(٥). المائده: (٥): ٦٧.

شِـدَّةِ الحرِّ أَمَرَ النَبيُّ عَلَيهِ السَّلامُ بِجَمعِ الرِّجَالِ وَصَعَدَ عَلَيهَا وَخَاطَبَهُم بِقَولِهِ عَلَيهِ السَّـلامُ: مَعَاشِرَ المُسلِمِينَ، أَلَسـتُ أولَى مِنكُم بِأنفسِكُم؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُـولَ اللهِ، فَقَالَ عَلَيهِ السَّـلامُ: مَـن كُنتُ مَولاهُ فَعَلِيٌّ مَـولاهُ، اللهُمَّ وَالِ مَن وَالاهُ، وَعَـادِ مَن عَادَاهُ، وَانصُر مَن نَصَرُهُ، وَاخذُل مَن خَذَلَهُ، وَأدرِ الحَقَّ مَعَهُ كَيـفَ دَار[1]، وَأَخذ لَهُ البَيعَةَ عَن جَمِيعِ الحَاضِرِينَ، وَقَالَ لَهُم: إذَا رَجَعتُم فِي بلدانكُم فَاشـهَدوا بأنّي جَعلتُهُ خَلِيفَـةً وَوَصِيًّا بِقَولِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَمَا انصَرَفَ النَّاسُ حَتَّى نَـزلَ ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[2] فَقَالَ النَبـيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ: اللهُ أكبَرُ وَالحَمدُ لِلهِ عَلَى إكمَالِ الدِّينِ وَ إتمَامِ النِّعمَةِ وَرِضا الرَّبِ بِرِسَـالَتِي وَبِالولايَةِ لِعَلِيٍّ مِن بَعدِي[3].

وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ ولايَةَ أَمِيرِالمُؤمِنِينَ عَلِي عَلَيهِ السَّلامُ مِن أُصُولِ الدِّينِ.

وَمِنهَا: قَولُهُ عَلَيهِ السَّـلامُ مُخَاطِبًا لِأَمِيرِ المُؤمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيهِ السَّلامُ:«أَنْتَ مِنِّـي بِمَنْزِلَـةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَـى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِـيَّ بَعْدِي»[4]. فَـإِنَّ هَذَا القَولَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَرتَبَةَ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ عَلَيهِ السَّـلامُ بِالنِّسبَةِ إِلَى[5] النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ كَمَرتَبَةِ هَارُونَ بِالنِّسـبَةِ إِلَى مُوسَـى عَلَيهِ السَّلامُ، وَلا شكَّ أَنَّ مَرتَبَـةَ هَارُونَ مِن مُوسَـى أَقوَى مِـن مَرتَبَةِ غَيرِهِ مِن أَصحَابِ مُوسَـى فَكَـذَا مَرتَبَةُ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ عَلَيهِ السَّـلامُ تَكُونُ أَقوَى مِـن مَرتَبَةِ غَيرِهِ مِن أَصحَـابِ النَّبِيِّ صَلَّـى اللهُ عَلَيهِ وَآلِـهِ، فَتَكُونُ الإمَامَةُ بَعـدَهُ حَقًّا لَهُ ، وَ أَيضًا اسـتِثنَاءُ النُّبُوَّةِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ بَاقِي مَنَازِلِ هَارُونَ مِن مُوسَـى، وَمِن

(١). كتاب سليم بن قيس الهلالي: ٢/ ٧٥٨.
(٢). المائدة (٥): ٣.
(٣). شواهد التّنزيل لقواعد التّفضيل ١: ٢٠١ (مع اختلاف يسير).
(٤). كمال الدّين و تمام النّعمة ١: ٢٧٨.
(٥). «إلى»: زيادة «أمير المؤمنين»، مشطوب.

جُملتِهَا الخِلَافَــة، وَلِقَولِهِ تَعَالَـى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾[1]؛ إذ هُوَ الــذي تصدّق بخاتمه حَالَ رُكُوعِهِ لا غَيرُ، فَنَزَلت[2] هَذِهِ الآيَة فِي شَــأنِهِ بِإجمَاعِ المُفَسِّرِينَ[3]، فَتَعَيَّنَت وِلايَتُهُ بَعدَ رَسُول اللّهِ صَلَّى اللّه عَلَيهِ وَآلِهِ[4].

وَالدَّلِيلُ عَلَى إمَامَةِ سَائِرِ الأئِمَّةِ الاثنَى عَشَرَ[5] عِصمَتُهُم، وَعَدَمُ العِصمَةِ للغَيرِ[6] بِالإجمَاعِ، وَالنَّصُّ مِن خَيرِ الأنَام، فَإنَّهُ قَالَ لِلإمَامِ أَبِي عَبدِ اللّهِ الحُسَينِ عَلَيهِ السَّلامُ: «ابنِي هَذَا إمَام ابْنُ إمَام، أَخُو إمَام، أَبُو أَئِمَّةٍ تِسعَةٍ تَاسِعُهُمْ قَائِمُهُمْ»[7].

وَعَن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُــولُ اللّه صَلَّى اللّه عَلَيهِ وَآلِهِ: خُلَفَائِي وَأَوْصِيَائِي وَحُجَجُ اللّهِ عَلَى الخَلْقِ بَعْدِي الاثْنَا عَشَرَ أَوَّلُهُمْ أَخِي وَآخِرُهُمْ وَلَدِي. قِيلَ يَا رَسُولَ اللّهِ: مَــن أَخُوكَ؟ قَالَ: عَلِيُّ بْنُ أَبِــي طَالِبٍ. قِيلَ: فَمَنْ وَلَدُكَ؟ قَــالَ: الْمَهْدِيُّ الَّذِي يملؤها قِسْــطًا وَ عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا وَ ظُلْمًا؛ وَالذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ بَشِيرًا لَوْ لَمْ يَبْــقَ مِنَ الدُّنْيَــا إِلَّا يَوْم وَاحِد لَطَوَّلَ اللّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَخْــرُجَ فِيهِ وَلَدِيَ الْمَهْدِيُّ فَيَنْزِلُ رُوحُ اللّهِ عِيسَــى بْنُ مَرْيَمَ عليه السلام فَيُصَلِّي خَلْفَهُ، وَتُشْرِقُ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا، وَ يَبْلُغُ سُلْطَانُهُ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ[8].

(١) المائدة (٥): ٥٥.

(٢) في المخطوط: «فنزل».

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن: ٦/ ١٨٦؛ تفسير فرات الكوفي: ١٢٤؛ تفسير العياشي: ١/ ٣٢٧؛ الكشف والبيان المعروف تفسير الثعلبي: ٤/ ٨٠؛ تُنظَر تفاسير الشيعة وأهل السنة ذيل هذه الآية.

(٤) تفسير فرات الكوفي: ١٢٤، فضائل أمير المؤمنين «عليه السّلام»: ١٨٨

(٥) في المخطوط: «عشرة».

(٦) في المخطوط: «الغير».

(٧) كتاب سليم بن قيس الهلالي: ٢/ ٩٤٠؛ الخصال: ٢/ ٤٧٥؛ شرح منهاج الكرامة في معرفة الإمامة ١: ١٠١.

(٨). مقتضب الأثر في النّصّ على الأئمّة الاثني عشر: ٨ و ٩.

وَرُوِي نَقلاً مُتَواتِرًا أنَّ جَبرَائِيلَ عَلَيهِ السَّلامُ [أتى]إلَى رَسُولِ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيه وَآلِهِ بِلَوحٍ مِنَ الجَنَّةِ، فَأعطَاهُ فَاطِمَةَ عَلَيهَا السَّلامُ وَفِيهِ أسمَاءُ الأئِمَّةِ الاثنَا عَشَرَ عَلَى التَّرتِيبِ[1]، وَعَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ عَبْدِ اَللّهِ[2] بْنِ مَسْعُودٍ وَإذْ يَقُولُ لَنَا شَابٌّ: هَلْ عَهِدَ إلَيْكُمْ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللّهُ عَلَيهِ وَآلِهِ كَمْ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ خَلِيفَةٌ؟ فَقَالَ: إنَّكَ لَحَدثُ اَلسِّنِّ وهَذَا شَيْءٌ مَا سَأَلَنِي أَحَدٌ عَنهُ، نَعَمْ عَهِدَ إلَيْنَا نَبِيُّنَا عليه السلام أَن يَكُونَ بَعْدَهُ إثْنَى عَشَرَ خَلِيفَةً عَدَدَ نُقْبَاءِ بَنِي إسْرَائِيلَ[3]. وَكُلُّ مَن يَقُولُ بِالاثنَي عَشَرَ يَقُولُ بِالأئِمَّةِ مَذكُورِينَ دُونَ غَيرِهِم.

وَقَالَ الشَّيخُ جَمَالُ المُحَقِّقِينَ فِي القَوَاعِدِ الجلِيَّةِ فِي الأُصُولِ الدِّينِيَّةِ: وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّرتِيبِ النَّقلُ المُتَواتِرُ الدَّالُّ بِطُرُقٍ مُتَفَرِّقَةٍ عَنِ الأئِمَّةِ النَّقلُ مِنَ الجُمهُورِ وَغَيرِهِم مِنهُ قَولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللّهُ عَلَيه وآلِهِ لِلحُسَينِ بنِ عَلِيٍّ عَلَيهِ السَّلامُ: «هَذَا وَلَدِي إمَامٌ اِبْنُ إمَام، أَخُو إمَامٍ أَبُو اَلْأَئِمَّةِ[4] تِسْعَةٌ تَاسِعُهُمْ قَائِمُهُمْ»[5].

وَمِنهُ قَولُهُ صَلَّى اللّهُ عَلَيه وَآلِهِ لِيَهُودِيّ اسمُهُ جَندَلُ، أسلَمَ عِندَ رَسُولِ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيه وَآلِهِ وَسَأَلَ عَنِ الأئِمَّةِ وَالخُلَفَاءِ بَعدَهُ فَقَالَ صَلَّى اللّه عَلَيه وَآلِهِ: أَوصِيَاءُ مِن بَعدِي بِعَدَدِ نُقَبَاءِ بَنِي إسرَائِيلَ أَوَّلُهُم سَيِّدُ الأَوصِيَاءِ وَوَارِثُ الأَنبِيَاءِ أَبُو الأَئِمَّةِ النُّجَبَاءِ عَلِيُّ بنُ أبِي طَالِبٍ، ثُمَّ ابنَاهُ الحَسَنُ وَالحُسَينُ، فَإذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الْحُسَيْنِ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ عَلِيٌّ ابْنُهُ وَيُلَقَّبُ بِزَيْنِ الْعَابِدِينَ، فَإذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ

(١). الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ١٥٩.

(٢) «الله»: زيادة «أبا»، مشطوب.

(٣) الأمالي للصدوق: ٣٠٩؛ كمال الدين وتمام النعمة: ١/ ٦٧؛ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٣٩٧؛ المسلك في أصول الدّين و الرّسالة الماتعية: ٢٧٤ (مع اختلاف يسير).

(٤). في المخطوط: «الأئمّة».

(٥). كتاب سليم بن قيس الهلالي: ٢/ ٩٤٠؛ الخصال: ٢/ ٤٧٥؛ شرح منهاج الكرامة في معرفة الإمامة ١: ١٠١؛ التّوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور: ١٩.

عَلِـيٍّ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْـدَهُ ابْنُهُ يُدْعَى بِالْبَاقِرِ، فَإِذَا انْقَضَتْ مُـدَّةُ مُحَمَّدٍ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْـدَهُ جَعْفَرٌ وَيُدْعَى بِالصَّادِقِ، فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ جَعْفَرٍ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ مُوسَـى وَيُدْعَى بِالْكَاظِمِ، ثُمَّ إِذَا انْتَهَتْ مُدَّةُ مُوسَـى قَـامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ ابْنُهُ عَلِيٌّ وَيُدْعَى بِالرِّضَا، فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ عَلِيٍّ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ يُدْعَى بالزَّكِيِّ، فَإِذَا انْقَضَـتْ مُدَّةُ مُحَمَّدٍ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ عَلِيٌّ ابْنُهُ وَيُدْعَى بالنَّقِيِّ، فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ عَلِيٍّ قَامَ بَعْدَهُ بِالْأَمْرِ الْحَسَـنُ ابْنُهُ يُدْعَى بِالْأَمِينِ، فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الحَسَنِ قَامَ بِالأَمْـرِ بَعدَهُ ابْنُهُ الخَلَفُ الحُجَّةُ ويَغِيبُ عَـنِ الأَئِمَّةِ. قَالَ اليَهُودِيّ المَذكُورُ فِي أَوَّلِ الحَدِيثِ يَا رَسُولَ اللّهِ قَد وَجَدنَا ذِكرَهُم فِي التَّورَاةِ وَقَد بَشَّرنَا مُوسَى بنُ عِمرَانَ بِـك وَبِالأَوصِيَاءِ مِن ذُرِيَّتِكَ، ثُمَّ تَلا رَسُـولُ اللّهِ صَلَّـى اللّه عَلَيه وآلِهِ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾[1]. قَالَ اليَهُودِيّ: فَمَا خَوْفُهُمْ يَا رَسُولَ اللّهِ؟ فَقَالَ صَلَّى اللّهُ عَلَيه وآلِهِ: فِي زَمَنِ كُلِّ واحِدٍ مِنهُـم شَـيطانٌ يَعتَرِيهِ وَيُؤذِيهِ، فَإِذَا عَجَّلَ اللّهُ خُرُوجَ قَائِمِنَا يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْـطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا، ثُمَّ قَال صَلَّى اللّهُ عَلَيه وآلِهِ: طُوبَى لِلصَّابِرِينَ فِى غَيْبَتِهِ طُوبَى لِلْمُقِيمِينَ عَلَى مَحَجَّتِهِمْ أُولَئِك وَصَفَهُمُ اللّه فِي كِتَابِهِ وَ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[2] وَقَالَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[3].[4]

وَمِنهُ قَولُ رَسُـولُ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيه وآلِهِ لِلحُسَـينِ عَلَيهِ السَّـلامُ: يَا حُسَيْنُ

(١). النّور (٢٤): ٥٥.

(٢). البقره (٢): ٣.

(٣). المجادلة (٥٨): ٢٢.

(٤). بحـار الأنـوار: ٣٦/ ٣٠٥؛ الباب الحادي عشر مع شرحيه النافع يوم الحشر و مفتاح الباب: ٢٠٣ و ٢٠٤ (مع اختلاف يسير).

يَخْرُجُ مِنْ صُلْبِكَ تِسْعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، مِنْهُمْ مَهْدِيُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ فَإِن اسْتُشْهِدَ أَبُوكَ فَالْحَسَنُ بَعْدَهُ، فَإِذَا سُمَّ الْحَسَنُ؛ فَأَنْتَ، فَإِذَا اسْتُشْهِدْتَ فَعَلِيٌّ ابْنُكَ، فَإِذَا مَضَى عَلِيٌّ فَمُحَمَّدٌ ابْنُهُ، فَإِذَا مَضَى مُحَمَّدٌ فَجَعْفَرٌ ابْنُهُ، فَإِذَا مَضَى جَعْفَرٌ فَمُوسَى ابْنُهُ، فَإِذَا مَضَى مُوسَى فَعَلِيٌّ ابْنُهُ، فَإِذَا مَضَى عَلِيٌّ فَمُحَمَّدٌ ابْنُهُ، فَإِذَا مَضَى مُحَمَّدٌ فَعَلِيٌّ ابْنُهُ، فَإِذَا مَضَى عَلِيٌّ فَالْحَسَنُ ابْنُهُ، ثُمَّ الْحُجَّةُ بَعْدَ الْحَسَنِ يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وجَوْرًا[1]، وَنَصَّ أَيضًا كُلٌّ مِنهُم عَلَى مَنْ بَعدَهُ.

طُولُ عُمرِ الحُجَّةِ (عَجَّلَ اللّٰهُ فَرَجَهُ الشَّرِيف)

وَلا اسْتِبعَادَ فِي طُولِ عُمرِ صَاحِبِ الزَّمَانِ عَلَيهِ السَّلامُ، فَإِنَّهُ قَد وُجِدَ فِي الأَزمِنَةِ المَاضِيَةِ وَالقُرُونِ الخَالِيَةِ من عُمِّرَ عُمْرًا مَدِيدًا أَطوَلَ من عُمرِهِ عَلَيهِ السَّلامُ، كَنُوحٍ وَالخِضرِ وَإِلياسَ مِنَ الأَنبِيَاءِ، وَالدَّجَّالِ وَالسَّامِرِيِّ مِنَ الأَشقِيَاءِ. وَإِذَا كَانَ مِثلُهُ بَل أَطوَلُ مِنهُ وَاقِعًا فَاسْتِبعَادُهُ يَكُونُ جَهْلًا مَحضًا ، وَقَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾[2] نَزَلَ شَأنَهُ عَلَيهِ السَّلامُ، وَكَذَا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ * وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾[3]؛ وَجهُ الدلالَةِ أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ دَلَّت عَلَى أَنَّ الإِمَامَ الذِي يَنصِبُهُ تَعَالَى وَيُمَكِّنُهُ فِي الأَرضِ يَكُونُ مَوصُوفًا بِأَنَّهُ اسْتُضعِفَ فِي الأَرضِ وَأَنَّهُ لاإِمَامَ بَعدَهُ؛ لِأَنَّهُ وَارِثٌ وَلا بُدَّ أَن يَكُونَ مَعصُومًا أَيضًا ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لآمَنَ بِالاتباعِ غَيرَ المَعصُومِ مُطلَقًا. وَهَذِهِ الصِّفَاتُ لا تُوجَدُ فِي غَيرِ صَاحِبِ الزَّمَانِ إجمَاعًا.

(١). كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: ٦٢

(٢). الأنبياء (٢١): ١٠٥.

(٣). القصص (٢٨): ٥ و٦.

وَسَبَبُ الغَيبَةِ لَيسَ مِنَ اللّهِ؛ لِكَمَالِ لُطفِهِ وَحِكمَتِهِ، وَلا مِنهُ عَلَيهِ السَّلامُ؛ لِعَدَمِ مُخَالَفَتِهِ وَعِصمَتِهِ بَل هُو عِصيَانُ رَعِيَّة ، وَقَد كَتَبَ عَلَيهِ السَّلامُ جَوَابًا لإِسحَقِ بنِ يَعقُوبَ العُمرِيّ رَحمَه اللّه: أَمَّا ظُهُورُ الفَرَجِ فَإِنَّهُ إِلَى اللّهِ وَكَذَبَ الوَقَّاتُونَ وَأَمَّا عِلَّتُهُ وَقَعَ مِنَ الْغَيْبَةِ فَإِنَّ اللّه تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[1] إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ آبَائِي إِلَّا قَد وَقَعَتْ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ لِطَاغِيَةِ زَمَانِهِ، وَإِنِّي لأَخْرُجُ حِينَ أَخْرُجُ وَلَا بَيْعَةَ لأَحَدٍ مِنَ الطَّوَاغِيتِ فِي عُنُقِي. وَأَمَّا وَجْهُ الاِنْتِفَاعِ فِي غَيْبَتِي فَكَالانْتِفَاعِ[2] بِالشَّمسِ إِذَا غَيَّبَتْهَا عَنِ الْأَبْصَارِ السَّحَابُ وَإِنِّي لأَمانٌ[3] لأَهْلِ الْأَرْضِ كَمَا أَنَّ النُّجُومَ أَمَانٌ لأَهْلِ السَّمَاءِ[4].

وَطَرِيقُ مَعرِفَتِهِ إِذَا ظَهَرَ المُعجِزُ كَحَتمِ الحَصَا عَلَى مَا نُقِلَ مِن أَمِيرِالمُؤمِنِينَ وَسَيِّدِ الوَصِيّينَ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ.

المَقصَدُ الخَامِسُ فِي المَعَادِ

وَالذِي يَجِبُ أَن يَعتَقِدَهُ المَعَادُ البَدَنِيّ المَعلُومُ مِن دِينِ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلامُ المُشَارُ إِلَيهِ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾[5]، وَأَمثَالُهُ.

وَيُعلَمُ مِن كَونِهِ تَعَالَى عَادِلًا حَكِيمًا أَنَّهُ يُوصِلُ كُلَّ مُستَحَقٍّ إِلَى مَا يَستَحِقُّهُ،

(١) مائده (٥): ١٠١.
(٢) في المخطوط: «فكانتفاع».
(٣) «لأَمَان»: «أن» في المتن.
(٤) إعلام الورى بأعلام الهدى ٢: ٢٧٢ (مع اختلاف يسير)
(٥). ياسين (٣٦)، ٧٨ و٧٩.

وَعُلِمَ أنَّ جَمِيعَ مَا أَخبَرَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيهِ السَّلامُ مِنَ الأَحوَالِ النَّبِيِّ تَحصل للإنسَان[1] بَعــدَ المُفَارَقَةِ مِن دَارِ الدُّنيَا يَجِبُ الاعتِرَافُ بِهِ وَاعتِقَادُ حَقِيقَتِهِ مِثلُ البِشَــارَةِ فِي القَبرِ وَالعَذَابِ فِيهِ وَالصِّراطِ وَالمِيزَانِ وَالحِسَابِ وَإِنطَاقِ الجَوَارِحِ وَتطايرِ الكُتُبِ وَأحوَالِ الجَنّةِ وَالنَّارِ؛ لِكَونِهِ صَادِقًا.

وَالحَمــدُ للّهِ أَوَّلًا وَآخِـرًا وَالصَّــلاةُ عَلَى خَيرِ خَلقِــهِ مُحَمَّدٍ وَآلِــهِ الطاهِرِينَ المَعصُومِينَ.

تَمَّت بِالخَيرِ.

(١). في المخطوط: «الإنسان».

المصادر والمراجع

١. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: المفيد، محمد بن محمد، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٤١٣هـ

٢. إعلام الورى بأعلام الهدى: الطبرسي، فضل بن حسن، مؤسسة آل البيت، قم، ١٤١٧ هـ

٣. (كتاب)الأربعين في أصول الدين: الرازي، محمد بن عمر، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦ م.

٤. أعيان الشّيعة: الأمين، محسن، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣هـ

٥. أمل الآمل: الحرّ العامليّ، محمّد بن الحسن، دار الكتب الإسلامي، قم، ١٣٦٢ هـش.

٦. إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون: البغدادي، إسماعيل، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ١٣١٤ هـ

٧. الباب الحادي عشر مع شرحيه النافع يوم الحشر و مفتاح الباب: الحلي، حسن بن يوسف؛ السيوري، الفاضل المقداد؛ حسيني، مؤسّسه مطالعات اسلامىّ، تهران، ١٣٦٥ هـش.

٨. بحار الأنوار: المجلسي، محمد باقر ابن محمد تقى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣هـ

٩. تاج العروس من جواهر القاموس: الحسيني، مرتضى، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤ هـ

١٠. التفسير(تفسير العياشي):العياشي، محمد بن مسعود، تهران، مكتبة العلمية الإسلامية، ١٣٨٠ هـ

١١. تطوّرات كلام اماميّه در مدرسه بغداد: الحسيني زاده خضرآباد، سيّد عليّ، پژوهشكاه قرآن و حديث، قم، ١٣٩٦ هـش.

١٢. تفسير فرات الكوفي: الكوفي، فرات بن إبراهيم، مؤسسة الطبع والنشر في وزارة الإرشاد الإسلاميّ، تهران، ١٤١٠ هـ

١٣. التّوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور: الرازي حبلرودي، خضر ابن محمد، مكتبة آيت الله المرعشىّ النجفىّ، قم، ١٤٢٤ هـ

١٤. جامع البيان فى تفسير القرآن(تفسير

الطبرى): الطبري، محمد بن جرير، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ

١٥. الخصال: ابن بابويه، محمد بن علي، قم، جامعه مدرسين، ١٣٦٢هـ.ش.

١٦. الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة: الطهرانيّ، الشّيخ آقابزرك، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣ هـ

١٧. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الأفندي، عبدالله بن عيسى، مطبعة الخيّام، تهران، ١٤٣١ هـ

١٨. ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية أو اللّقب: المدرّس التبريزيّ، محّمدعليّ ، خيّام، تهران، ١٣٦٩ هـ.ش.

١٩. شرح منهاج الكرامة في معرفة الإمامة: الميلاني، سيد علي، مركز الحقائق الإسلامية، قم، ١٣٨٦ هـ.ش.

٢٠. شواهد التّنزيل لقواعد التفضيل: حسكاني، عبيدالله بن عبدالله، وزارة الثّقافة والإرشاد الإسلامي؛ مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، طهران، ١٤١١هـ ق.

٢١. فضائل أمير المؤمنين «عليه السّلام»: ابن عقده، أحمد بن محمد، دليل ما، قم، ١٤٢٤ هـ

٢٢. فهرست نسخه هاى خطى كتابخانه مجلس شوراى اسلامى: الحكيم، محمد حسين، تهران، كتابخانه موزه و مركز اسناد مجلس شوراى اسلامى، ١٣٩٠هـ.ش.

٢٣. كتاب سليم بن قيس الهلالي: الهلالي، سليم بن قيس، قم، الهادي، ١٤٠٥هـ

٢٤. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: الحلي، حسن بن يوسف، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٣ هـ

٢٥. الكشف والبيان المعروف تفسير الثعلبي: الثعلبي، أحمد بن محمد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ

٢٦. كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الإثني عشر: الخزاز الرازي، علىّ بن محمّد، ، بيدار، قم، ١٤٠١ هـ

٢٧. لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، بيروت، دار الفكر، دار صادر ،بيروت, ١٤١٤ هـ

٢٨. مدرسه كلامى رى: الموسويّ، سيد جمال الدّين، فصلنامه علمى پژوهشى

فلسفه و الهيّات، سال بيستم، شماره اوّل، ١٣٩٤هـ ش.

٢٩. المحصّل: الرازي، محمد بن عمر، عمان، دار الرازي، ١٤١١ هـ

٣٠. المسلك في أصول الدين و الرسالة الماتعية: المحقّق الحلّي، جعفر بن سعيد، مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد، ١٤١٤ هـ

٣١. مقتضب الأثر في النصّ على الأئمة الإثنى عشر: الجوهري البصري، احمد بن عبد العزيز، انتشارات طباطبائي، ، قم، د. ت.

المجلّات

رويكردهاى كلامىّ و تحولآفرينى آن در مدرسه حلّه: نادم، محمد حسن، مجلة شيعه پژوهشىّ، سال دوّم، شماره هشتم، ١٣٩٥هـ ش.